

28 سبتمبر.. الحكم في دعوى

«المواصلات» ضد «زين»

قالت شركة الاتصالات المتنقلة (زين) ان الدعوى المرفوعة من قبل وكيل وزارة المواصلات بصفتها (المدعى) ضد الشركة بصفتها (المدعى عليها) بشأن إلزام الشركة بتزويد وكيل وزارة المواصلات بصفتها بعدد المشتركين، قد تحدد لها جلسة 28 سبتمبر 2015 للحكم.

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

على العميل تقديم الفواتير والمستندات التي تثبت استخدام القرض لأغراض محددة

## شروط قاسية للحصول على قرض: أثبت أين تريد إنفاقه!

البنوك وشركات التمويل تتساءل: **الاتجاه الجديد غرضه معرفة السلع والبضائع الأكثر طلباً لحساب التضخم هل هذا تدخل في خصوصية العميل؟**

مصرفي: «المركزي» يرى أموراً في الأفق صعبة.. ويريد ضبط القروض

تخوف من نشوء سوق خفية لمنح فواتير للحصول على قروض



محمد فاروق

علمت «الأنباء» ان تعليمات رقابية جديدة في طريقها للبنوك وشركات التمويل المحلية تقضي بتشديد الرقابة على القروض الشخصية خصوصاً في شقها الاستهلاكي. وقالت مصادر من بنوك وشركات التمويل ان بنك الكويت المركزي ابلغهم في اجتماعات اخيرة بان هناك قيوداً جديدة ستفرض على القروض الشخصية، يهدف من خلال البنك تنظيم هذا النوع من الإقراض ومعرفة اتجاهات صرف الأموال التي سيحصل عليها العميل. وكانت البنوك وشركات التمويل لا تدخل في تفاصيل قروض العملاء الشخصية لان في الغالب تعتبر حرية شخصية او ان العميل لا يقول الحقيقة الا في حالات القروض التي تستوجب الإفصاح. وكانت الجهة المقرضة تصنف القروض الاستهلاكية بأنها ذهبت لشراء اثاث او سلع وحاجيات أساسية، مما دفع البنك المركزي الى التدخل لإيضاح الغرض الفعلي من هذه القروض وبشكل رسمي كإتيان العميل بوثيقة او فاتورة تظهر حاجته الفعلية الى شراء اثاث او سلعة معينة، وأنه يطلب القرض لهذا الغرض.

او شركة تمويل) واستثنى من ذلك العميل الذي يريد قرضاً بغرض العلاج. وقالت مصادر البنوك انه في الفترة الأخيرة كثرت طلبات القروض بحجة العلاج، حتى ان العميل اصبح يأتي بوثيقة من بعض المستشفيات المحلية تثبت انه بحاجة سريعة للعلاج ويريد قرضاً، وهو امر يتخوف ان يتكرر من جديد مع طلبات القروض التي تفتقر اثباتاً بان العميل يريد شراء سلعة في السوق.

واوضح مسؤول في احد البنوك ان الضوابط الجديدة تتلخص في الآتي: (يتوجب على البنوك وشركات التمويل الخاضعة تحت رقابة بنك الكويت المركزي عند منح القروض الاستهلاكية والمقسطة مراعاة الغرض من القرض على وجه التحديد، وتعهد العميل بتقديم كافة المستندات التي يطلبها البنك بما في ذلك الفواتير والمستندات تؤيد استخدام القرض في الغرض الممنوح من أجله). ولكن حتى الآن لم يتضح كيف سيتعامل المركزي مع موضوع القرض الذي يريد العميل استهلاكه في حاجات خاصة او سفر.

وامتنع محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل اول من أمس من الإدلاء بتصريح للصحافيين على هامش مؤتمر يورو ماني، في ظل أسئلة ملحة حالياً حول رفع الفائدة الأميركية وانعكاسها على الكويت وفي ظل انخفاض حاد في اسعار النفط ووجود عجز في الميزانية يتطلب إصدار سندات وغيرها من الملفات الساخنة.

وقال مسؤول مصرفي انه في حال اتجه بنك الكويت المركزي الى وضع شروط جديدة على القروض الاستهلاكية او أي نوع آخر من القروض فان ذلك يؤشر الى انه يرى أموراً في الأفق ربما تكون صعبة في ظل اسعار النفط الحالية وتأثيراتها على البورصة والعقار والبنوك. فكتيرون يأخذون قرض استهلاكي ثم يتجهون لشراء اسهم على سبيل المثال. وأضاف: ربما يريد البنك المركزي حماية الأفراد من اي تعثرات مستقبلية في السداد في حال تفاقم الوضع الاقتصادي، ومع قرب رفع الفائدة.

وتتخوف البنوك والشركات من دخول عملية الإقراض في روتين الورق، الذي قد يأتي به العميل من اي جهة (وربما يدفع مقابل الحصول على إثبات ما) من اجل تسريع حصوله على قرض. لكن مصادر رقابية قالت ان هذا الامر غرضه تنظيم العملية وليس ادخالها في روتين بيروقراطي، فربما المركزي يريد ان يحرص أين تنتج الأموال التي يأخذها العملاء ومعرفة الطلب الحقيقي في السوق لقياس السلع والبضائع، وهي امور تقيده في قراءة معدل التضخم بشكل واضح.

وكانت التعليمات الأخيرة التي اصدرها بنك المركزي فرضت ان يتم حصول العميل الذي يرغب في الحصول على قرض استهلاكي او مقسط ان يحصل على يومين بعد ادنى مراجعة العقد بينه وبين الجهة المقرضة (بنك

ترقب حذر من جانب شركات النفط الصخري لقرار «المركزي» اليوم

## رفع الفائدة الأميركية يهدد بتفجير فقاعة ديون بـ200 مليار دولار

بعد 7 سنوات من السياسة التكييفية هل يندم «الفيدرالي» لاحتمالية رفع الفائدة؟

وفترة أخرى من السياسة التكييفية، رفع الاحتياطي الفيدرالي المعدلات مجدداً في منتصف التسعينيات، خلال ذلك الوقت، قد ربطت العديد من الدول الآسيوية عملاتها بالدولار الأميركي، وبحلول 1997 تزايدت الضغوط كثيراً وأصبح من الصعب الإبقاء على تلك الروابط بالنسبة لبعض الدول وسط ارتفاع معدلات الفائدة. وكانت تايلند أولى الدول التي فكت الربط مع الدولار، وعززت الضغوط على الاقتصادات المجاورة في جولة من التخفيض التنافسي للعملة. ومع حلول 1998، وصلت الدعوى من الأسواق الناشئة إلى الولايات المتحدة لتضغط على الأسواق المحلية، وتدخلت مجموعة من 14 مؤسسة مالية رئيسية بدعوة من الاحتياطي الفيدرالي لوقف انهيار صندوق التحوط «LTCM»، الذي هدد الملاة المالية للنظام المالي العالمي. ونتيجة لذلك، تخلى الاحتياطي الفيدرالي عن خطته لرفع معدلات الفائدة مما سمح لأسعار الأسهم بالارتفاع، وعندما بدأ البنك أخيراً في التشديد بدأت الأسهم في انزلاق طويل وعميق.

على مدار الثلاثين عاما الماضية واجه الاحتياطي الفيدرالي الأميركي احتمالية التخلي عن التشديد النقدي مرتين خلال فترات اضطراب الأسواق، واليوم قد يضع تراجع قيم العملات العالمية وتذبذب السوق وانخفاض أسعار السلع البنك في معضلة سياسية مماثلة، وهو ما ناقشه تقرير صحيفة «فاينانشيال تايمز». وفي عام 1987، تخلى البنك المركزي الأميركي عن رفع الفائدة وعكس مساره عقب انهيار البورصة، ومجدداً في 1998 وبعد انهيار صندوق التحوط Long-Term Capital Management الذي البنك أيضاً خطته لرفع الفائدة من أجل استقرار الأسواق وتجنب أزمة عالمية. وفي الحالتين، كانت النتيجة غير المقصودة لذلك التاجيل هي تضخم أسعار الأصول والتي زعزعت استقرار الاقتصاد في نهاية المطاف وأدت إلى عواقب مالية حادة وركود.



البنك المركزي الأميركي

عصب التمويل في أسواق رأس المال، لكنه قلل من مخاوف حدوث هزات كبيرة، لأن رفع الفائدة سيأتي بنسب طفيفة وعلى فترات متفاوته. وتبرز مشكلة رفع كلفة التمويل، من خلال زيادة الفوائد على الاقتراض، في أن الاقتصاد العالمي، الذي ظل مستفيداً من التمويل الرخيص، لن يكون بمقدوره الاستمرار في تحقيق النمو في ظل تزايد الأعباء على الشركات التي ستواجه تحديات معقدة تتصل بالتكاليف. ويحذر خبراء من تضبيع كل ما جنته أسواق المال، من سياسات التيسير الكمي التي بدأت في الولايات المتحدة، ومسح نهايتها خلقت أزمة طاحنة في الأسواق الناشئة، في مقابل اشتعال حرب على العملات غير الرئيسية، والتي تهدد بتجديد الآثار السلبية لآخر أزمة عالمية، بعد مرور 7 سنوات عليها.

وتوقع البسام أن ينعكس الأثر المباشر، من قرار رفع الفائدة، على تراجع أسعار الأسهم، مع رفع فائدة القروض التي تشكل

الأسهم الأميركية ستكون المتضرر الأكبر من مثل هذه الخطوة. وعلى الصعيد الخليجي،

وتوقع البنك الأميركي غولدمان ساكس، أن تتقل أسعار النفط بمعدل 49 دولاراً لبرميل خام غرب تكساس حتى نهاية 2016، وهذا يشير إلى أزمة حقيقية تواجه شركات النفط الصخري، وشركات النفط عموماً في الولايات المتحدة، التي يبدو أنها عازمة على رفع الفائدة، وبالتالي زيادة كلفة اقتراض الأموال الموجهة للاستثمار والاستهلاك.

**مازق مشابه؟**  
ويواجه صانعو السياسة الآن مازقا مشابهاً، حيث تتحرك أسواق العمل نحو التوظيف الكامل، إلى جانب تأثير تراجع أسعار النفط وقوة الدولار على التضخم، ولا يزال التساؤل قائماً حول جدوى النمو الاقتصادي المستدام في الولايات المتحدة وفي العالم أجمع. كما يواجه الاحتياطي الفيدرالي صعوبات لتبرير رفع معدل الفائدة بناء على مقاييسه التي تشمل ارتفاع التضخم وتحسن وضع التوظيف الذي يرفع الأجور بوضوح، وفي أفضل الأحوال، يمكن لوضعي السياسات القول بأن اتفاق نمو الأجور والتضخم أخذة في التحسن، ولكن لا يوجد دليل واضح وفي النهاية المح التقرير إلى أنه بغض النظر عن المسار الذي سيختره الفيدرالي، فإن بعد 7 سنوات من السياسة التكييفية وفي ظل تذبذب الأسواق العالمية فإن احتمالية الندم تعد مرتفعة.

وبعد فترة الركود التي أعقبت ذلك

الاحتياطي الاتحادي سيقدر رفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه وسط مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وتقلب الأسواق المالية لكن المتعاملين في الذهب مازالوا على حذرهم. وبين المعادن النفيسة الأخرى نزلت الفضة 0,1% إلى 14,38 دولار للأوقية، وهبط البلاتين 0,05% إلى 956,5 دولار للأوقية، وانخفض سعر البلاديوم 0,4% إلى 597,15 دولار للأوقية.

### برنت يواصل صعوده.. و«الأميركي» يرتفع دولاراً

رويتز: عزز النفط الأميركي مكاسبه أمس بفعل سحب غير متوقع من المخزونات، بينما سجلت أسواق الخام العالمية ارتفاعات دون ذلك قليلاً على خلفية التوقعات بتراجع النمو الاقتصادي في آسيا. وارتفعت العقود الآجلة للخام الأميركي الخفيف دولاراً واحداً أمس بعد سحب غير متوقع من المخزونات في الولايات المتحدة وزيادة في سعر البنزين هناك. وارتفع سعر الخام الأميركي في عقود أكتوبر 85 سنتاً إلى 45,44 دولاراً للبرميل بعدما بلغ

رويتز: كافح الذهب ليخرج من نطاق ضيق قرب أقل مستوى في شهر أمس، فيما يتربص المستثمرون أي مؤشرات بشأن أسعار الفائدة من مجلس الاحتياطي الاتحادي الذي بدأ اجتماعه أمس. ولم يشهد الذهب تغيراً يذكر في السوق الفورية واستقر عند 1105,10 دولار للأوقية (الأونصة).

وفي الفترة الأخيرة تراجعت التوقعات بأن

لكن خبراء اقتصاد بموعد رفع الفائدة، متوقعين أن يدفع ما حصل من انهيار في سوق الصين، وهروب 49 مليار دولار من صناديق الأسهم العالمية في أسبوع واحد، سيدفع المجلس الفيدرالي الأميركي للتفكير أكثر من مرة قبل رفع الفائدة، وقد يكون هذا القرار في أوائل العام المقبل.

تأثيرها خليجياً  
وقال أستاذ المحاسبة في جامعة الكويت، د.صديق البسام لـ «العربية.نت»، إن آخر شيء يمكن التفكير به هو زيادة تكلفة التمويل على اقتصاد عالمي يعاني من خلل كبير في الثقة، موضحاً أن

الاحتياطي الاتحادي سيقدر رفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه وسط مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وتقلب الأسواق المالية لكن المتعاملين في الذهب مازالوا على حذرهم. وبين المعادن النفيسة الأخرى نزلت الفضة 0,1% إلى 14,38 دولار للأوقية، وهبط البلاتين 0,05% إلى 956,5 دولار للأوقية، وانخفض سعر البلاديوم 0,4% إلى 597,15 دولار للأوقية.